

من كل ما دل على التعظيم حتى لو شرع بالتسبيح او بالتهليل فانه يصح
 واحترز بقوله في التصحيح عما اذا شرع بالفارسية ولو مع القدمة
 واما اصل ان تعود بصحة الشرع على العربية فهو مذهب الامام وعندها لا يصح الا انه لا يحسن العربية
 بالفارسية ولو مع القدمة على العرب
 لكن في تصحيح الشارح اشتراط كون الشرع بالعربية المقادير على نظر
 وقد وقع نظيره للعربي فذكر ان الفتوى على قول الصحابين انه لا يصح
 الشرع بالفارسية كالتبعية يجوز اتفاقا فظاهرا من جوعهما اليه وهو
 اليهما فاحفظه فقد شبهه على كثير والحاصل ان الصحابين رجعا الى قول
 الامام بالشرع بالفارسية حيث يصح ولو مع القدمة على العربية
 بخلاف القراءة بالفارسية في الضلوع فان الامام رجعا الى قولهما ان
 كان عاجزا عن القراءة بالعربية صحته مسلومة والافلو ومن هنا حصل
 الاستنباه والخصوصية للفارسية بل سائر لغات بلع كذا ذلك
 كالسريانية والعبرانية والهندية والتركية وخصها بالذكر لكونها
 اشرف اللغات واشهرها بعد العربية اولان فارس اقرب الى العرب
 من غيرها حموى وورد في الحديث لسان هل الجنة العربية والفارسية
 واختلف فيما اذا اقتصر على المبتد او ظاهرا لرواية انه لا بد من الخبر
 ويجب ان يكون البداية بلفظ الله حتى لو قال اكبر الله لا يصح عنده
 بزانية ويشترط عدم مدهمة الكبر او بغيرها بخلاف اشباع حركة
 الهاء من الجلالة فانه لا يفسدها وان كان خطأ وكذا تشكيكها
 ومن الشروط ان يكون الشرع يذكرها من الله كما في التسبيح والتهليل

فلو شرع بنحو المتهمة اعقوب لا يصح لانه ليس بشاخص بل مشوب
 بجاحته واختلف في التصريح بالبسملة ومقتضى ما في الشرع تصحيح
 عدم القحة معللا بانه للتميز فكافة قال بدارك الله في شرح المسنية
 وهو لا يشبه وفي السراج وهو الاصح وفي فتاوى المرعشي انه لا يصح
 ومن الشروط ان لا يقرب التكبير بما يفسد كقولنا لله اكبر العالم
 بالموجود والمعدوم والعالم باحوال الخلق لانه يشبهه كلام الناس
لا في النفل اي ليس لتعيين في النفل ولو سنة بخبرها وكذا التراجع
 عند الجمهور ولهذا قال في الكنز وكيفية مطلقا لينة للنفل والسنة و
 التراجع وفي المفتي في التراجع لا يكفيه مطلقا لينة ولا بنية النفل
 عند بعض المتأخرين بل يشترط بنية التراجع كالشيخنا وصحة في الخاتمة
والقيام اي يفترض القيام **في غير النفل** كالقراءة والواجبات ولا
 خلاف في ركبة القيام فيها وحد القيام بحيث ان يكون لا بد يديه
 لا ينال ركبته **والقراءة** اي يفترض القراءة **في ركعتي الفجر** ولو آية
 قصيرة مركبة من كلمتين كقوله ثم نظري ظاهرا آية وآية
 التي من كلمة كدها متان او حرفين ن ق او حرفين حم طس او
 حروف جمعسق كهي مصر فقد اختلف المشايخ فيه واختلف التصحيح
 على ما يعلم من كلام الشارح وقال الصحاح ان الفرض قراءة آية
 طويلة او ثلث آيات قصار ولو قرأ آية طويلة في الركعتين فالاصح
 الصفة اتفاقا لانه يزيد على قدر ثلثة قصار قد لا يحل والقراءة

او كان حسن العربية بالعمد
 عند قول الامام ان الشرع مما
 اتفقوا عليه الا ان يكون في الشرع
 التي تارها سنة ان الشرع واما ان

فلو شرع

الأيام